AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادسة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 6-7 فبراير 2020

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1198 (XXXVI)

تقرير عن فلسطين والشرق الأوسط

تقرير عن فلسطين والشرق الأوسط
الفترة من يناير إلى ديسمبر 2019

أولا - **مقدمة:**

1. بهذا التقرير المفصل، الذي يغطي الفترة من يناير إلى يونيو 2019، يجدد الاتحاد الأفريقي التزامه بالتضامن مع حق الشعب الفلسطيني في استعادة حريته وإقامة دولته المستقلة في أرضه التي يحتلها المستعمر الإسرائيلي منذ عام 1967. يدخل الدعم الثابت للقضية الفلسطينية في صميم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الشراكة العربية الإفريقية ودعمنا لقيم العدالة والحرية والمفاهيم الإنسانية التي تؤمن بها إفريقيا.
2. يؤكد الاتحاد الأفريقي مجددا في هذه القمة على أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي وأن عملية السلام هي عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في المنطقة إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة حتى حدود 4 يونيو 1967 والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه الوطنية المشروعة حتى تستعيد فلسطين حقها في الوجود كدولة محورية في منطقة كُتب فيها جزء كبير من تاريخ البشرية وهي مهد الأنبياء والأديان والحضارات التي يجب على العالم أن يحافظ عليها.
3. يحذر الاتحاد الأفريقي من عواقب استمرار إسرائيل في استفزازاتها المتكررة تجاه مشاعر المسلمين والمسيحيين في جميع أنحاء العالم من خلال سياسات تصعيد خطيرة وغير قانونية تهدف إلى تهويد القدس وتقسيم المسجد الأقصى في الزمان والمكان. كما يحذر من الممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تهدف إلى تغيير التكوين الديموغرافي والواقع الجغرافي من خلال سياسة إقامة المستوطنات وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفصل قطاع غزة وعزلها عن بقية الأراضي الفلسطينية. كل هذه الممارسات تشكل تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة وتقوض جميع الشروط المرجعية التي يقوم عليها السلام وروح المبادرة العربية .
4. كما يدعو الاتحاد الأفريقي المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتخذة منذ 1948 حتى الآن، وإجبار الدولة المستعمرة على الامتثال للقانون والإرادة الدوليين، في منطقة تشهد مواجهات ونزاعات مسلحة من شأنها أن تؤدي إلى طمس هويتها وتغيير نموذجها الثقافي والديمغرافي وتفكيك دولها وتهديد السلام والأمن الدوليين بسبب الهجرة الجماعية ونشر الأفكار المتطرفة وفقدان الأمل، خاصة لدى الشباب الذين لن يكون لديهم أي حل سوى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة والإرهابية. كل ذلك بسبب دولة استعمارية يعترف العالم بأسره بأنها لا تنتمي إلى البيئة العربية، لا ثقافيًا ولا أيديولوجيًا ولا لغويًا. منطقة – كما نعرف - هي الوحيدة في العالم التي تتميز بوحدة اللغة والثقافة والهوية.

ثانيا - القدس:

5. لا تزال السياسة الإسرائيلية الممنهجة الهادفة إلى تغيير الوضع الديموغرافي والقانوني والتاريخي لمدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية مستمرة بكل قوة، لكنها تواجه المقاومة الشجاعة للشعب الفلسطيني، في جميع مكوناته، وفي طليعته سكان القدس، الذين تمكنوا من إعادة فتح مصلى باب الرحمة، الذي كانت سلطات الاحتلال قد أغلقته، منذ 16 عامًا. تشكل محاولات جماعات المستوطنين المتطرفة والزعماء الإسرائيليين لدخول المسجد الأقصى، الذين سمحت لهم المحكمة

العليا الإسرائيلية بالصلاة هناك، جزءًا من المخططات الإسرائيلية لتقسيم المسجد في الزمان والمكان، بما في ذلك تهويد المدينة المقدسة واستبعاد جميع الديانات الأخرى في القدس، مما يشكل تهديداً لما تمثلها مدينة القدس من طابع عالمي ورمز للتعايش السلمي بين الديانات السماوية.

6. تواصل إسرائيل اتخاذ المبادرات لتقويض الكنائس وإضعاف الوجود المسيحي في المدينة المقدسة، وقد بلغ الأمر ذروته مؤخرًا بفرض ضرائب غير قانونية على ممتلكات وأوقاف هذه الكنائس، وكذلك إصدار أوامر لمصادرة الممتلكات والحسابات المصرفية التابعة للكنيسة.
7. تستمر السلطات الإسرائيلية أيضا في مصادرة وهدم منازل لسكان القدس وأراضيهم، بما في ذلك محاولات غير قانونية لهدم قرية الخان الأحمر خدمة لخططها الرامية إلى إقامة مستوطنات داخل وخارج المدينة القديمة، إضافة إلى تسوية الأراضي بشكل مستمر من أجل بناء ما يسمى بالقدس الكبرى التي تضم مستوطنات جديدة. كل ذلك من أجل قطع الرابطة الجغرافية الفلسطينية وإكمال سيطرتها على القدس.
8. يكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء استمرار الحصار اللا إنساني لغزة، الذي يتسبب في عواقب اقتصادية واجتماعية وإنسانية خطيرة على سكانها.
ويدعو سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى إنهاء العقاب الجماعي والاستخدام غير المتناسب والمنهجي للقوة ضد المدنيين.
9. ندين ونرفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، بما في ذلك إلحاق القنصلية الأمريكية في القدس بالسفارة. نطالب بإلغاء هذه القرارات التي تشكل انتهاكًا تامًا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية؛ وندين بشدة نقل جواتيمالا سفارتها إلى القدس، وكذلك فتح مكتب تجاري من قبل هنغاريا في القدس، باعتباره قسما دبلوماسيا لسفارتها في تل أبيب. وندين أيضا ونرفض فتح أي بعثة دبلوماسية رسمية في القدس، بما في ذلك قرار أستراليا الاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل وندعو إلى سحب هذا الاعتراف.
10. ندعو جميع الدول إلى تنفيذ القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي لليونسكو بشأن القضية الفلسطينية، بما في ذلك لجنة اليونسكو للتراث العالمي التي أكدت أن المسجد الأقصى موقع إسلامي مخصص للعبادة وجزء لا يتجزأ من التراث العالمي والثقافي، وقد أدانت الهجمات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية ضد المسجد الأقصى.

ثالثا - الوضع السياسي والعملية السياسية:

11. نؤكد مجددا مركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي ودعم إفريقيا الثابت للخيارات العربية والدولية، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة على جميع أراضيها المحتلة منذ 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك تمسكنا بالسلام كخيار استراتيجي؛ وتسوية النزاع العربي الإسرائيلي وفقًا للقرارات ذات الصلة المتعلقة بالشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية لعام 2002.
12. مطالبة مجلس الأمن برصد تنفيذ جميع قراراته بشأن القضية الفلسطينية، بما في ذلك القرار 242 لعام 1967 والقرار 338 لعام 1977 والقرار 1515 لعام 2003 والقرار 2334 لعام 2016 الصادرة عن مجلس الأمن، والتي تنص، من بين أمور أخرى، على أن الاستعمار الإسرائيلي يشكل انتهاكًا سافرا للقانون الدولي وعقبة أمام السلام ويُضعف فرص حل الدولتين وعملية السلام.
13. العمل مع الجهات الدولية الفاعلة لإنشاء آلية دولية متعددة الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، بغية دفع عملية السلام، لا سيما عن طريق عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام موثوق فيها ومحددة زمنياً، حول قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين لكسر الجمود السياسي الحالي.

14. إن الانحياز التام للإدارة الأمريكية إلى جانب إسرائيل دفع السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ قرار بعدم الاعتراف بأهليتها للعب أي دور في استئناف المفاوضات مع إسرائيل، وبالبحث عن طرف دولي آخر بديلا للولايات المتحدة لرعاية عملية السلام (روسيا على سبيل المثال). أثار هذا الموقف غضب الرئيس ترامب، الذي اتخذ العديد من القرارات العقابية ضد الشعب الفلسطيني مثل: إغلاق مكتب السلطة الفلسطينية في واشنطن، إلغاء المساعدة المالية السنوية للسلطة الفلسطينية، إلغاء المساهمة الأمريكية في ميزانية الأونروا (حوالي 600 مليون دولار، رفض تأشيرات الدخول في الولايات المتحدة لبعض القادة الفلسطينيين، تحريض حكومة نتنياهو على قمع الاحتجاجات السلمية من قبل الفلسطينيين في غزة ضد الحصار.
15. في خضم هذه الأحداث، جاء قرار إسرائيل بفرض سيادتها على الجولان. وهو قرار رفضته جميع الدول الأوروبية وأدانته لأنه ينتهك قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
16. والهدية الأخيرة المقدمة لحكومة رئيس الوزراء نتنياهو هي أن الرئيس ترامب أعلن مؤخرا شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، في تحد لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. يقوض هذا الموقف أسس عملية السلام على النحو المحدد في اتفاقيات أوسلو ويقوض جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك خطة السلام العربية.

رابعا ـ الانتخابات الإسرائيلية:

17. فشل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في الحصول على أغلبية تسمح له بتشكيل حكومة مع حزبه. في 17 سبتمبر 2019، أعاد الإسرائيليون انتخاب ممثليهم في الكنيست (البرلمان)، بعد أن أظهرت نتائج انتخابات أبريل الماضي أنه لا يمكن لأي حزب سياسي تشكيل حكومة تضم غالبية أعضاء الكنيست، ولكن إعادة الانتخاب لم تسفر عن نتيجة حاسمة لأي حزب سياسي ولم تكن مختلفة عن سابقتها. ولا يزال المشهد السياسي بعد الانتخابات يبدو معقدًا وقد يكون له عدة مسارات.
18. تبدو الاحتمالات المنطقية لتشكيل حكومة كالآتي: حكومة يقودها نتنياهو (حزب الليكود وكذلك جماعات يمينية وأصوليون دينيون)، حكومة يقودها غانتس في تحالف مع الكتل السياسية الوسطية واليسارية والفلسطينية، التناوب على السلطة بين الكتلتين الرئيسيتين (الليكود بقيادة نتنياهو والأبيض والأزرق بقيادة غانتس)، أو فشل محاولات تشكيل الحكومة أو فشل الحكومة بعد تشكيلها مباشرة ويعود الإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع للمرة الثالثة هذا العام.
19. أنتجت الانتخابات الإسرائيلية العديد من الظواهر ومن أهمها:

- نهاية الحقبة اليمينية بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والتي استمرت أكثر من عقد من الزمان
- صعود الوجود الفلسطيني على الساحة السياسية الإسرائيلية، سواء من خلال مشاركة سياسية أو معارضة من عرب 48.
- أظهرت الانتخابات أيضاً التنوع المعقد في إسرائيل في الإثنيات والقوميات واللغات والاتجاهات السياسية والمصالح والطبقات الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن النفوذ المتغير لليهود خارج إسرائيل، وظهور جماعات ضغط جديدة في الغرب أقل قوة من اللجنة الأمريكية للشؤون العامة الإسرائيلية، مثل جي ستريت (J Street)، التي تقع على يسار اللجنة الأمريكية للشؤون العامة الإسرائيلية والتي تدعم حل الدولتين والتسوية.

خامسا ـ الانتخابات الفلسطينية:

20. في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعا الرئيس محمود عباس إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في فلسطين من أجل كسر الجمود السياسي، لأن الشعب الفلسطيني لن يقبل مبدأ المصالحة كبديل للانتخابات، لأن هذا لا يضمن الحق في اختيار قادته.
21. اقترحت العديد من الفصائل الفلسطينية الهامة مبادرات للتوصل إلى توافق سياسي يهيئ مناخا سياسيا يفضي إلى بدء العملية الانتخابية، لكن حركة الفصائل هذه، كبديل عن الحركة الشعبية، يمكن أن تقود الشعب الفلسطيني إلى لعب دور أكبر في عملية انتخابية عامة، وربما الأولى منذ 2006. ومن الضروري مواصلة دعم سياسة التعاون هذه من أجل التوصل إلى صيغة يكون الشعب بموجبها الطرف الوحيد الذي يتمتع بالشرعية لاختيار قيادته الجديدة.
22. في 11 من نوفمبر 2019، أعلنت حركة فتح، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية لرحيل الرئيس ياسر عرفات، عن عزمها على ترشيح الرئيس محمود عباس الحالي في حالة إجراء الانتخابات الفلسطينية.

سادسا - اللاجئون الفلسطينيون والمعتقلون والأونروا:

23. إعادة تأكيد الولاية المسندة إلى الأونروا وفقا لقرار إنشائها الذي اتخذ عام 1949 بقرار من الجمعية العامة بعدم الإخلال بولايتها أو مسؤوليتها وعدم تغيير أو نقل مسؤولياتها إلى هيئة أخرى، وقد كان الهدف من ذلك ضمان احتفاظ الأونروا بالمرجعية القانونية للأمم المتحدة، ودورها في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها إلى أن يتم التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ونهائية لقضية الاجئين وفقا لقرارات القانون الدولي ذات الصلة.
24. رفض وإدانة المحاولات الإسرائيلية من خلال حملات ممنهجة ضد الأونروا ، وكذلك رفض قرار الولايات المتحدة أو أي قرار مماثل بوقف أو تخفيض التمويل للأونروا، والتحذير من خطر حرمانها من ثلث ميزانيتها التشغيلية، وبالتالي تهديد أجيال كاملة من اللاجئين الفلسطينيين بفقدان الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. إن قرارات غير المدروسة كهذه تؤثر على عملية السلام وتفرغها من محتواها، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إعادة تأكيد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.
25. الإعراب عن القلق إزاء العجز السنوي لميزانية الأونروا والتأكيد على ضرورة دعوة الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إصدار نداء عالمي بغية توسيع قاعدة الدول المانحة لتشمل جميع الدول الأعضاء ومضاعفة الجهود على مستوى المنظمات الإقليمية والجماعات السياسية وبنوك التنمية بهدف زيادة المساهمات المالية للوكالة وإيجاد حلول دائمة لتمويلها والتأكيد على أهمية الاستمرار في توفير الدعم السياسي والمعنوي والمالي اللازم لبرامجها وأنشطتها.
26. يعرب عن أسفه لاستقالة المفوض السامي للأونروا من منصبه بينما يحيّي العمل الرائع الذي قامت به الأونروا، تحت قيادته، خلال العامين الماضيين، لمواجهة الانخفاض في المساهمة المالية الأمريكية والحفاظ على مستوى وجودة المساعدة التي تقدمها تقليديًا إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.
27. التأكيد على أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين تحتل صدارة القضية الفلسطينية، وإبداء التمسك بحق العودة الذي يعد حقًا أصيلا لا يجب التخلي عنه وفقًا لقرارات الشرعية الدولية، ولا سيما قرار الجمعية العامة رقم 1948 ومبادرة السلام العربية.

28. إدانة ورفض أي محاولة من جانب أي طرف للتخلي عن حق العودة أو تزوير القضية الفلسطينية، من خلال محاولات الاستيطان، أو تصفية الأونروا وتخفيض تمويلها، أو إعادة توطينها، أو إعادة تحديد الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين بهدف حرمان أجيال من اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم من حق العودة.
29. الإعراب عن القلق البالغ إزاء الظروف السائدة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وأمام المطالبة المستمرة بإبقائهم غير مسلحين ونزع سلاحهم، ورفع الحصار عنها، وإعادة بنائها، وعودة سكانها وتوفير جميع الخدمات اللازمة لدعم اللاجئين الفلسطينيين. ندعو أيضا إلى توفير عناصر المقاومة والحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين في المخيمات.
30. إدانة استمرار الاحتلال الإسرائيلي والاعتقال والاحتجاز التعسفيين لآلاف الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والزعماء السياسيون وأعضاء البرلمان، وكذلك حملة الاعتقالات التعسفية ضد المواطنين، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي، وكذلك إدانة القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي بشأن الإطعام القسري للمحتجزين والسجناء الذين يضربون عن الطعام. وكذلك إدانة الممارسات التعسفية وسوء المعاملة الجسدية للسجناء والمحتجزين، بما في ذلك ما حدث مؤخرًا في معسكر الاعتقال في النقب والعمل على وضع حد له، مع ضمان الإفراج عن جميع المحتجزين والسجناء كجزء من أي تسوية سياسية
31. دعوة المجتمع الدولي والهيئات الدولية لحقوق الإنسان إلى ممارسة الضغط على سلطة الاحتلال للإفراج عن جميع المعتقلين والسجناء، ولا سيما المجموعة الرابعة من المحتجزين السابقين، والمعتقلين من المرضى والأطفال ونواب البرلمان والمحتجزين الإداريين؛ وإجبار إسرائيل على التخلي عن سياسة العقاب الجماعي، التي تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

سابعا - الجولان العربي السوري:

32. على الرغم من إدانات واستنكار المجتمع الدولي والعالم بأسره التي أثارها اعتراف رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، بالقدس عاصمة للكيان المحتل، إسرائيل، في تحد لجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وحل الدولتين والمبادرة العربية، تتمادى الإدارة الأمريكية في الاعترافات غير المسؤولة التي لا تسهم في الحلول، بل على العكس، يديم الصراع ويعزل أمريكا من أي حل سلمي متوقع في الشرق الأوسط.
33. اعترفت إدارة الولايات المتحدة بسيادة إسرائيل على الجولان السوري بقرار صادر في 25 مارس 2019. فهذا القرار مخالف لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارين 242 و497 الصادرين في 1967 و1981 على التوالي، وعليه، فلا يغير الوضع القانوني للجولان السوري كأرض تحتلها إسرائيل. وبالتالي، يرفض الاتحاد الأفريقي هذا القرار تمامًا ويؤيد المطالبة العادلة للجمهورية العربية السورية وحقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل حتى حدود 4 يونيو 1967، على أساس عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية.

ثامنا - المستوطنات والجدار والانتفاضة والسجناء واللاجئون والأونروا:

34. ينضم الاتحاد الأفريقي إلى المجتمع الدولي في رفضه لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية ويرحب بجهود وقرارات الاتحاد الأوروبي والبرلمانات الأوروبية التي تدين هذه المستوطنات باعتبارها كيانات غير شرعية وتحظر تمويل جميع أنواع المشاريع في هذه

المستوطنات الواقعة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك جميع المنتجات والبضائع من المستوطنات.

35. يدعو الاتحاد الأفريقي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الكف فوراً عن انتهاك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

36. يدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في مكافحة التهجير القسري للشعب الفلسطيني نتيجة لممارسات سلطات الاحتلال، وإلى طلب تفعيل رأي محكمة العدل الدولية بشأن إقامة الجدار الفاصل، الذي وُصف بأنه جريمة حرب بموجب القانون الدولي.

تاسعا - الخاتمة والتوصيات:

37. تأكيد دعمنا للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية من خلال آليات التفاوض المتفق عليها ووفقًا لمبادئ القانون الدولي وجميع القرارات السابقة، من الاتحاد الأفريقي إلى القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

38. رفض وإدانة القرارات الأمريكية المتخذة في 25 مارس 2019 بشأن الاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان واعتبارها لاغية شكلا ومضمونا، وكذلك القرار المتخذ في 16 نوفمبر 2019 بالاعتراف بشرعية المستوطنات في الضفة الغربية، لأنه يمثل انتهاكًا خطيرًا لميثاق الأمم المتحدة، الذي لا يعترف بالضم القسري لأي أرض، وكذلك قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (19730 و 497 (1981) بشأن ضم الأراضي الفلسطينية ومرتفعات الجولان السورية.

39. تأكيد رفضنا مجددا لسياسة الأمر الواقع المتمثلة في تهويد مدينة القدس الشرقية، عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، المفتوحة لجميع الأديان القائمة، ودعوة سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إنهاء الهجمات على منازل الفلسطينيين الذين عاشوا هناك بشكل قانوني منذ الأزل، ومصادرتها لإعطائها للسكان اليهود من أجل تغيير التوازن الديموغرافي وهوية المدينة.

40. رفض جميع التدابير الانفرادية المتعلقة بمدينة القدس المحتلة واعتبار مدينة القدس أحد أهم مواضيع المفاوضات المتعلقة بالحل النهائي، وفقًا للقانون الدولي، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولتها الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

41. الدعوة إلى مواصلة عملية السلام من أجل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط. الترحيب بالجهود المبذولة لإعادة إطلاق مفاوضات سلام جادة وفعالة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بهدف إنهاء الجمود السياسي، والعمل وفقًا لجدول زمني محدد لإنهاء الصراع على أساس حل ينص على إقامة دولتين وضمان قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. تلك هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

42. دعوة سلطات الاحتلال أيضا إلى الإفراج عن المعتقلين والسجناء، وخاصة الأطفال والنساء والمرضى وكبار السن، مع ضمان سلامتهم ووضع حد للقمع الفردي والجماعي ضد الشعب الفلسطيني.

43. إعادة تأكيد الولاية الممنوحة للأونروا منذ إنشائها في عام 1949 بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودعمها سياسيا وماديا لتمكينها من أداء دورها المهم في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وفي أي مكان آخر، ودعوة المجتمع الدولي إلى إظهار تمسكه بولاية الوكالة وضمان حصولها على الأموال اللازمة لميزانيتها لتمكينها من أداء دورها وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 لعام 1948.

44. دعوة جميع البلدان الأفريقية مجددا إلى وضع حد لجميع أشكال المعاملة المباشرة وغير المباشرة مع نظام المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية وإلى رفض وإدانة القوانين العنصرية ضد الفلسطينيين، مثل قانون إعدام المحتجزين وقانون القومية اليهودية.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2020-02-07

Report on the Situation in Palestine and Middle East

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8418

Downloaded from African Union Common Repository